مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد السابع عشر- جمادى الآخر 1446هـ- ديسمبر 2024م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

المُشكِل في أحاديث مسيرة ما بين السماوات، واختلاف الروايات في ذلك

"دراسة وصفية تحليلية"

د. نواف بن معيوف الرويلي
عضو الدعوة والإرشاد في وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية
nmr966@gmail.com
00966557850505

ملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان توهم التعارض في أحاديث مسيرة ما بين السموات، وطريقة العلماء في فهم الأحاديث المُشكِلة وخاصة العقدية منها.

وقد سلك الباحث في بحثه المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، وتوصل إلى أن المشكل من النصوص هو: كلُّ نصٍ شرعي؛ استغلق وخفي معناه، أو أوهم مُعارضة نصٍ شرعي آخر؛ من آيةٍ قرآنية، أو سنةٍ ثابتة، أو أوهم مُعارضة مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كليةٍ ثابتة، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍ، أو معقولٍ.

وأنَّ مسالك أهل العلم في بيان المشكل: أنهم يأخذون بظواهر نصوص الكتاب والسنة، ويردون المتشابه من النصوص إلى المحكم منها، ويقدمون التفسير النبوي للنصوص على غيره، والأخذ بأقوال الصحابة فيما لا مجال للرأي فيه، واعتبار تعدد المواضع والمناسبات عند حصول التعارض الظاهري، والنظر في لغة العرب.

والراجح والله أعلم في اختلاف الروايات في مسيرة ما بين السماوات القول بأن العدد للتكثير لأنه به تجتمع الأدلة، ويوافق قول علماء الفلك في الوقت المعاصر.

الكلمات المفتاحية: السموات، مسيرة، الروايات، اختلاف، أقوال.

The Abstruseness with the Hadiths about the Journey between the Heavens, and the Difference in the Narrations about that

Dr.Nawaf Maauof Alruwaili

The Deprtment of Call and Guidance in the Ministry of Islamic Affairs in the Kingdom of Saudi Arabia

nmr966@gmail.com 00966557850505

Abstract

The research deals with the different narrations about a journey between the heavens, and studies the texts contained in that with a hadith doctrinal study. In his research, the researcher followed the descriptive, inductive, and analytical method, and concluded that the problematic texts are: every legal text; Its meaning is closed and hidden, or it appears to contradict another legal text. From a Qur'anic verse, an established Sunnah, or the illusion of an opposition considered to be: consensus, analogy, a comprehensive and established legal rule, a linguistic origin, a scientific fact, sense, or reason. The paths of the scholars in clarifying the problem are: They take the apparent meaning of the texts of the Qur'an and Sunnah, refer the similar texts to the decisive ones, give precedence to the Prophet's interpretation of the texts over others, take the sayings of the Companions in matters about which there is no room for opinion, take into account the multiplicity of situations and occasions when an apparent contradiction occurs, and look into the matter. Arabic language. The most correct opinion, and God knows best, regarding the differences in narratives regarding the journey between the heavens is to say that the number is for multiplication because it is the evidence that is gathered together, and it agrees with the words of contemporary astronomers.

Keywords: heavens, journey, narratives, differences, sayings.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

مُقدَّمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا، وأشهد أنْ لا إلا الله وحده لا شريك له إقرارًا به وتوحيدًا، وأشهد أنَّ نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا مباركًا مزيدًا.

أما بعد: فقد اختلفت الروايات الواردة في تحديد مسافة مسيرة ما بين السموات، ودأب المشككون في نصوص الكتاب والسنة إلى ضرب النصوص ببعضها، ومحاولة إيهام الناس بوجود التعارض والتبيان بين هذه النصوص التي لا وجود للتناقض فيها، ولا تعارض بينها البتة، وظنوا أن في الروايات الواردة في هذه المسألة تباينا وتناقضا، فلهذا أحببت دراسة هذا الموضوع بدراسة وصفية تحليلية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في عدة أمور منها:

1- يدرس مسألة حصل فيها الاختلاف والتشكيك.

2- وقوعه في زمن برزت فيه مؤامرات واضحة للتشكيك في السنة.

3- يحل الإشكالات الواردة في مسيرة ما بين السماوات، واختلاف الروايات في ذلك.

أهداف البحث:

1- بيان توهم التعارض في أحاديث مسيرة ما بين السموات وحله.

2- إثبات عدم التعارض بين نصوص الكتاب والسنة.

3- بيان طريقة العلماء في فهم الأحاديث المُشكِلة وخاصة العقدية منها.

منهج البحث:

سلك الباحث في بحثه المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي:

الوصفي في: شرح النصوص المُشكِّلة الواردة في مسيرة ما بين السماوات، وذكر أقوال أهل العلم فيها.

الاستقرائي: في حصر النصوص المُشكِّلة الواردة في مسيرة ما بين السماوات.

التحليلي: في الترجيح بين النصوص المُشكِّلة.

الدراسات السابقة:

لم أجد حول الموضوع دراسة مستقلة.

المبحث الأول: تعريف المُشكل وموقف العلماء منه

المطلب الأول: تعريف المُشكل

الشكل بالفتح: المثل، والجمع أشكال وشكول. يقال: هذا أشكل بكذا، أي أشبه.

وقال ابن الأنباري: أشكل علي الأمر أي اختلط[1]، وقال ابن فارس: التبس[2].

وقال: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة. تقول: هذا شكل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال أمر مشكل، كما يقال أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا، ثم يحمل على ذلك"[3].

وقال ابن منظور: "أشكل على الأمر إذا اختلط... وكل مختلط مشكل"[4].

والشكلة: الحمرة تخلط بالبياض، ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل[5].

والإشكال والاشتباه بمعنى متقارب أو متماثل كما سبق فالمشبهات من الأمور: المشكلات. واشتبه الأمران، إذا أشكلًا[6].

اصطلاحًا: المشكل: هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب، وهو الداخل في أشكاله أي أمثاله وأشباه، مأخوذ من قولهم: أشكل أي صار ذا شكل[7]. والمشكل والمتشابه في الاصطلاح بمعنى متماثل، كما أنه كذلك في اللغة.

قال أبو الوليد الباجي[8]: "المتشابه: هو المُشْكِل الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكرٍ وتأمل"[9].

---

(1) تهذيب اللغة: 10/ 16.

(2) مجمل اللغة: 509؛ مختار الصحاح: 168؛ لسان العرب: 11/ 358؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 321/1.

(3) مقاييس اللغة: 3/ 204؛ مجمل اللغة: 509.

(4) لسان العرب: 11/ 357- 11/ 358.

(5) تاج العروس: 29/ 271.

(6) مقاييس اللغة: 3/ 243؛ مختار الصحاح:161.

(7) التعريفات: 215؛ التوقيف على مهمات التعاريف: 306.

(8) هو: سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي، أبو الوليد، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، له مصنفات: السراج في علم الحجاج، إحكام الفصول وغيرها، (ت:474هـ). تاريخ بغداد: 21/ 92؛ تاريخ دمشق: 22/ 224؛ سير أعلام النبلاء: 14/ 55.

(9) إحكام الفصول في أحكام الأصول: 1/ 176.

وقال شيخ الإسلام: "كان السلف رضي الله تعالى عنهم يسمون ما أشكل على بعض الناس حتى فهم منه غير المراد متشابهًا"[1].

وقال الشاطبي: ومعنى المتشابه: "ما أشكل معناه، ولم يتبيَّن مغزاه"[2].

وقد تنوعت تعريفات أهل العلم للمشكل اصطلاحًا بحسب الفن الذي يعنونه، فالإشكال داخل في التفسير والحديث والفقه واللغة، وتعاريفهم للمشكل تكاد تكون متحدة، غير أنها مختلفة بحسب الإضافة، والمعنى عندهم يدور حول الاستغلاق وخفاء المعنى، أو توهم التعارض مع آية أو حديث أو إجماع... لذا يُعرف المشكل بشكل عام أنه: كلُّ نصٍ شرعي؛ استغلق وخفي معناه، أو أوهم مُعارضة نصٍ شرعي آخر؛ من آيةٍ قرآنية، أو سنةٍ ثابتة، أو أوهم مُعارضة مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كليةٍ ثابتة، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍ، أو معقولٍ[3].

وهذا التعريف من أحسن التعاريف للمشكل، لأنه شمل جملة كبيرة من صور وأنواع الإشكال الواقع في النصوص التي يتوهم فيها التعارض والإشكال.

المطلب الثاني: مسالك أهل العلم في بيان المشكل وأسبابه

مما هو محل اتفاق بين أهل العلم أنَّ نصوص الكتاب والسنة متوافقة لا مختلفة، وواضحة لا غامضة، فالأدلة الشرعية كلها – عقليها ونقليها – متوافقة متآلفة، يصدق بعضها بعضًا، ويفسر بعضها بعضًا، فهي كما قال الله تعالى: ﴿ **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا** ﴾ [النساء: 82]، وقد يحصل الإشكال في فهم بعض الناس أو بعض العلماء، لبعض النصوص، وذلك لحكمة أرادها الله تعالى، فهو "أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد يرفعهم الله بها درجات"[4].

---

(1) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: 8/ 499.

(2) الاعتصام: 3/ 171.

(3) الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم: 26؛ مشكل الآثار للطحاوي: 6/1؛ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 724.

(4) الأنوار الكاشفة: 223.

وأما أسباب وقوع الإشكال في النصوص فمتنوعة، وأشير إلى بعضها:[1]

ظن التضاد بين حديث وآية أو إجماع أو قياس أو قاعدة من القواعد الدينية أو غير ذلك من الأدلة الشرعية أو العقلية.

عدم فهم المستشكِل لمعنى الآية، أو لمراد النبي ﷺ، سواء في الألفاظ والكلمات، أو في التراكيب والجمل.

غرابة اللفظ أو قلة استعماله.

أنْ يُشعر ظاهره بالإحالة عقلًا، أو شرعًا، وغير ذلك من الأسباب[2].

وأما مسالك العلماء عند الإشكال، فيرتكز على عدة أمور:

أنهم يأخذون بظواهر نصوص الكتاب والسنة، لأن ظاهرها هو الحق، ولا يمكن أنْ يكون الهدى والحق في غير ظاهر النصوص الشرعية، لأن الله تعالى جعل كتابه نورًا وهدى للناس، فلا يمكن أنْ يكون ظاهره خلاف الحق، والحق في التأويلات البعيدة المستنكرة التي يأتي بها من سلك غير سبيل المؤمنين. قال شيخ الإسلام: "فكيف يجوز على الله، ثم على رسوله ﷺ ثم على خير الأمة أنهم يتكلمون دائمًا بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق الذي يجب اعتقاده ولا يبوحون به قط، ولا يدلون عليه لا نصًا ولا ظاهرًا... لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين"[3].

أنهم يردون المتشابه من النصوص إلى المحكم منها، فإن الأدلة السمعية قسمان: محكم ومتشابه، والله تعالى جعل المحكم أصلًا للمتشابه وأمّا له، يرد إليه، فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم، والمتشابه هو الذي يقع فيه الإشكال ظاهرًا، أما المحكم فبيّن واضح لا يشتبه على أهل العلم، قال الإمام أحمد: "المحكم الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه هو الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا"[4]، أما المبتدعة فإنهم يتبعون المتشابه

---

(1) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: 1/ 41 وما بعدها.

(2) أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين: 72؛ موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم:42؛ مشكِل القرآن الكريم في تفسير البسيط للواحدي: 23.

(3)الفتوى الحموية الكبرى: 221.

(4)العدة: 685/2.

المشكل ويدعون المحكم ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله. كما أخبَّر الله عنهم، وحذَّر منهم النبي ﷺ[1].

أنهم يقدمون التفسير النبوي للنصوص على غيره، فأهل السنة يعتقدون أنَّ النبي ﷺ كما بلغ ما أوحي إليه، فإنه بيّن معانيه، قال شيخ الإسلام: "إنَّ رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان وكل من كان أعظم اعتصامًا بهذا الأصل كان أولى بالحق علمًا وعملًا... فإن أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله وهي الأدلة والبراهين والآيات الدالة على ذلك: قد بيَّنها الرسول أحسن بيان"[2].

فهذه القاعدة لا يحيد عنها أهل السنة، فإنهم لا يقدمون على كلام رسول الله ﷺ كلامَ أحد من الخلق، فالحديث إذا ثبت عن النبي ﷺ وجب المصير إليه، ووجد فيه البيان والشفاء وزوال الإشكال[3]. قال الدارمي في نقضه على الجهمي مشنعًا عليه تقديم هواه، والرأي الفاسد على حديث النبي ﷺ: "فأي شقي من الأشقياء، وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله ﷺ المقرون بحديثه، المعقول عند العلماء، الذي يصدقه ناطق الكتاب، ثم يقبل تفسيرك المحال الذي لا تأثره إلا عمن هو أجهل منك وأضل؟"[4].

الأخذ بأقوال الصحابة فيما لا مجال للرأي فيه، فالصحابة هم سادة الأمة، وأعلم الناس بكتاب الله تعالى، وسنة النبي ﷺ، فقد حضروا التنزيل وشاهدوه، وعرفوا مقصد النبي ﷺ في أمره ونهيه وإخباره، "وقد وردُوا رأسَ الماء من عين الحياة عَذْبًا صافيًا زُلالًا، وأطَّدوا قواعد الإسلام فلم يَدَعُوا لأحد بعدهم مَقَالًا، فتحوا القلوب بالقرآن والإيمان، والقُرَى بالجهاد بالسيف والسِّنان، وألْقَوا إلى التابعين ما تلقوه من مِشْكاة النبوة خالصًا صافيًا، وكان سَنَدُهم فيه عن نبيهم ﷺ عن جبريل، عن رب العالمين"[5].

---

(1)وقد سبق ذكر هذه القاعدة قريبا بتفصيل أكثر.

(2)مجموع الفتاوى: 19/ 155 وما بعدها؛ إعلام الموقعين: 2/314.

(3)مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة: 2/169.

(4)نقض الإمام الدارمي على المريسي: 1/ 360.

(5)إعلام الموقعين عن رب العالمين: 2/ 8.

وقد ذكر ابن القيم أكثر من أربعين دليلًا على وجوب اتباع الصحابة، والاحتجاج بقولهم[1]، خاصة فيما لا مجال للرأي فيه كالغيبيات، ومسائل الاعتقاد، فذلك محل إجماع، وحكمه حكم المرفوع للنبي ﷺ، قال الحافظ ابن حجر: "والحق أنَّ ضابط ما يفسره الصحابي إنْ كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولًا عن لسان العرب فحكمه الرفع وإلا فلا. كالإخبار عن الأمور الماضية..."[2].

اعتبار تعدد المواضع والمناسبات عند حصول التعارض الظاهري[3]، كما أنه يمكن أنْ تُحمل النصوص التي جاءت فيها أجوبة متنوعة على اختلاف السائلين، وعلى درجات المبلغين، فقد يسمع الراوي بعض الجواب فيبلغه، ويسمع غيره الجواب كاملًا فيبلغه، فيُظن في ذلك التعارض الظاهري، وليس الأمر كذلك، قال الشافعي: "ورسول الله ﷺ يسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر عنه الخبر متقصى، والخبر مختصرًا،... ويسن سنة في نص معناه، فيحفظها حافظ، ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجامعه في معنى، سنة غيرها، لاختلاف الحالين، فيحفظ غيره تلك السنة، فإذا أدى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافًا، وليس منه شيء مختلف"[4].

النظر في لغة العرب، وبيان ما أشكل من النصوص بحمل ذلك على القواعد العربية، وعلى لسان العرب، فمعلوم أنَّ الله تعالى أنزل كتابه ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**﴾ [الشعراء: 195] وقال ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [الزخرف: 3]، فالمتبحر بعلم اللغة والنحو والبلاغة، قلّ أن تشتبه النصوص عليه، بل عنده متآلفة متوافقة، قال الشافعي: "وإنما بدأت بما وصفت، من أنَّ القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد، جهلَ سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها. ومن علمَه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهلَ لسانها" إلى قوله "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها،

---

(1) المرجع السابق: 5/ 557، كما أجاب عن شبه نفاة الاحتجاج بقولهم من وجوه عديده.

(2)النكت على كتاب ابن الصلاح: 1/ 86؛ مجموع الفتاوى: 361/13؛ فتح الباري: 487/11؛ مسالك أهل السنة فيما أشكل من مسائل العقيدة: 366/2.

(3)وله أمثلة كثيرة في كتب مشكل القرآن، ومختلف الحديث، تأويل مشكل القرآن: 66؛ الرد على الزنادقة والجهمية: 54؛ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: 164.

(4)الرسالة للشافعي: 1/ 213.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد السابع عشر- جمادى الآخر 1446هـ- ديسمبر 2024م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأنَّ فطرته أنْ يخاطب بالشيء منه عامًا، ظاهرًا، يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعامًا ظاهرًا يراد به العام، ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه؛ وعامًا ظاهرًا، يراد به الخاص. وظاهرًا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره..."[1] ثم ذكر أمثلة كثيرة لذلك[2].

فهناك عند العرب في كلامها: الاستعارة، والتمثيل، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، ومخاطبة الجميع خطاب الواحد، والمبالغة، وغير ذلك[3].

وسيأتي معنا في البحث مسائل عديدة ورد فيها العدد على سبيل التكثير والمبالغة، فلا يكون له مفهوم في تلك الحال، فيزول توهم الإشكال.

المبحث الثاني: تعارض الروايات في مسيرة ما بين السموات، وكيفية الخروج من التعارض

المطلب الأول: الروايات المتعارضة

جاء في حديث الأوعال أنَّ المسافة بين السماء والأرض نيف وسبعين سنة كما في حديث العباس رضي الله عنه قال: «كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله – ﷺ –، فمرت بهم سحابة، فنظر إليها، فقال: ما تسمون هذه قالوا: السحاب. قال: "والمزن؟" قالوا: والمزن. قال: "والعنان؟" قالوا: والعنان – قال: أبو داود لم أتقن العنان جيدًا – قال: "هل تدرون ما بُعد ما بين السماء والأرض؟ "قالوا: لا ندري. قال: "إن بعد ما بينهما أما واحدة أو اثنان أو ثلاث وسبعون سنة، ثمَّ السماء فوقها كذلك، "حتى عدَّ سبع سماوات" ثم فوق السحابة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ثمَّ فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين

(1) الرسالة للشافعي: 1/ 50.
(2) تأويل مشكل القرآن: 21.
(3) مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة: 2/419.

سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله فوق ذلك» [1].

وجاء في حديث أبي هريرة وخبر ابن مسعود وآثار متنوعة أنَّ المسافة بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون ما هذه التي فوقكم؟» فقالوا: الله ورسوله أعلم. قال: "فإنها الرقيع: سقف محفوظ، وموج مكفوف[2]. هل تدرون كم بينكم وبينها؟" قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن بينكم وبينها مسيرة خمسمائة عام، وبينها وبين السماء الأخرى مثل ذلك». حتى عدَّ سبع سماوات، وغلظ كل سماء مسيرة خمسمائة عام، ثم قال: هل تدرون ما فوق ذلك؟" قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن فوق ذلك العرش وبينه وبين السماء السابعة مسيرة خمسمائة عام». ثم قال: «هل تدرون

---

(1)أخرجه أحمد في مسنده، ومن مسند بني هاشم، حديث العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم، برقم: (1770)،(3/ 292)؛ الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحاقة، برقم: (3320)، (5/ 424)، وحسنه الذهبي بقوله "رواه أبو داود بإسناد حسن وفوق الحسن" انظر العرش: 2/ 41، وقد ضعف هذا الحديث بعض أهل العلم، منهم الألباني فإنه قال في تخريج السنة: 254/1 : "إسناده ضعيف، وعبد الله بن عميرة، قال الذهبي: فيه جهالة، وقال البخاري: لا نعلم له سماعًا من الأحنف بن قيس". اهـ ولكن الجورقاني صرَّح في الأباطيل: 79/1 بصحة الحديث، وكذلك شيخ الإسلام في مناظرة الواسطية، وابن القيم في تهذيب السنن: 7/ 92، 93، قال شيخ الإسلام في مناظرة العقيدة الواسطية مخاطبًا لأحدهم- وكان الشيخ قد ذكر الحديث في الواسطية-: "كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال: حديث العباس بن عبد المطلب – وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم من قول البخاري في تأريخه: عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف – فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم: فهو مروي من طريقين مشهورين فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر. فقال: أليس مداره على ابن عميرة وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف؟. فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلت والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفي معرفة سماعه من الأحنف لم ينف معرفة الناس بهذا فإذا عرف غيره – كإمام الأئمة ابن خزيمة – ما ثبت به الإسناد: كانت معرفته وإثباته مقدمًا على نفي غيره وعدم معرفته. ووافق الجماعة على ذلك" مجموع الفتاوى: 3/ 192.

وأما من ضعفه بالوليد بن أبي ثور، فهو متعقب بأن للحديث أسانيد صحاح أخرى كما نبَّه على ذلك أحمد شاكر في تعليقه على المسند: 2/ 377، وقَبله ابن القيم في تهذيب السنن كما سيأتي.

وقد روي حديث الأوعال بتقدير المسافة بخمسمائة عام بدل إحدى وسبعون في مستدرك الحاكم: 2 / 378 برقم: (3448)، ومسند أحمد: 1 / 450 برقم: (1795)، ومسند أبي يعلى: 76/12 برقم: (6713).

(2) قوله: «موج مكفوف» أي: ممنوع من السقوط، ويحفظه الله تعالى من أنْ يقع على الأرض، شبهها بالموج المكفوف في كونه معلق بغير عمد. لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: 212/9.

ما هذه التي تحتكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإنها الأرض وبينها وبين الأرض التي تحتها مسيرة خمسمائة عام». حتى عد سبع أرضين وغلظ كل أرض مسيرة خمسمائة عام"، ثمَّ قال ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله». ثمَّ قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ **هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم** ﴾ [الحديد: 3] » [(1)].

وعن ابن مسعود ﷺ ، قال: «بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء وسماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء»[(2)].

وهذا الحديث "وإنْ كان موقوفًا على ابن مسعود، لكنه من الأشياء التي لا مجال للرأي فيها، فيكون له حكم الرفع، لأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات"[(3)].

وفي الترمذي من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا: «لو أنَّ رصاصة مثل هذِه – وأشار إلى مثل الجمجمة – أرسلت من السماء إلى الأرض، وهي مسيرة خمسمائة سنة لبلغت الأرض قبل الليل»، ثم قال: إسناد صحيح[(4)].

---

(1)أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحديد برقم: (3298)، (5/ 403)، وأورده الذهبي في العلو: 60 وقال: "رواته ثقات، وقد رواه أحمد في مسنده عن سريج بن النعمان عن الحكم بن عبد الملك عن قتادة، وهو في جامع الترمذي، لكن الحسن مدلس والمتن منكر". وقال الجورقاني: هذا حديث باطل. وأعله بإرسال الحسن. كتابه الأباطيل: 1/ 202. أما المسافة إلى السماء، وبين السماوات فهي مشهورة، ليس هذا دليلها فقط. قال الآلوسي: "والأخبار في تقدير المسافة بما ذكر بين كل سماءين أكثر من الأخبار في تقديرها بين كل أرضين وأصح، ومنها ما هو مذكور في صحيح البخاري وغيره من الصحاح". روح المعاني: 14/ 338.

(2) الرد على الجهمية للدارمي: 55 برقم: (81)؛ التوحيد: 885؛ البيهقي في الأسماء والصفات: (851) :290/2؛ صححه الذهبي في العرش: 2/ 165؛ وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية: 390/1، وقال: "رواه سنيد بن داود بإسناد صحيح عنه"، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: 86/1، وقال: "رجاله رجال الصحيح".

(3)قاله ابن عثيمين ﷺ في القول المفيد على كتاب التوحيد: 2/ 537.

(4)أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، برقم: (6856): 11/ 443؛ الترمذي في سننه، أبواب صفة جهنم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، برقم: (2588): 4/ 709؛ وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب: 2149. وتتمة الحديث: «ولو أنها أرسلت من رأس السلسلة لسارت أربعين خريفًا الليل والنهار قبل أن تبلغ أصلها أو قعرها».

قال ابن الملك في توضيح معناه: "رصاصة: وهي القطعة من الرصاص. مثل هذه وأشار إلى مثل الجمجمة: وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ، أشار – صلى الله عليه وسلم – إليها تبيينًا لحجمها، وتنبيهًا على تدور شكلها... يعني: لو أنها أرسلت من السماء إلى الأرض، وهي مسيرة خمس مئة سنة لبلغت الأرض قبل الليل، ولو أنها أرسلت من رأس السلسلة: يريد بها سلسلة الصراط لسارت أربعين خريفًا الليل والنهار قبل أنْ تبلغ أصلها، أي: أصل السلسلة." شرح المصابيح: 141/6.

وروى الطبري عن مجاهد، في قوله: ﴿ **يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاء إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّون** ﴾ [السجدة: 5] "يعني بذلك: تنزل الأمر من السماء إلى الأرض، ومن الأرض إلى السماء في يوم واحد فذلك مقداره ألف سنة؛ لأن ما بين السماء والأرض مقدار مسيرة خمسمائة سنة".

وكذلك ذكر آثارًا عن قتادة والضحاك في أنَّ المسافة بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة[1].

بيان وجه الإشكال:

في حديث العباس أنَّ المسافة بين السماء والأرض مسيرة نيف وسبعين عامًا بينما في الأحاديث والآثار الأخرى وردت بأنها مسيرة خمسمائة عام وهذا ظاهره التعارض قال في عارضة الأحوذي "وهذا تعارض ظاهر". وقال ابن القيم بعد رواية حديث أبي هريرة "قالوا: هذا خلاف حديث العباس في موضعين: في ذكر بعد المسافة بين السماوات..."[2]

المطلب الثاني: مسالك العلماء في الخروج من التعارض

اختلف أهل العلم في توجيه هذا الإشكال على مسلكين:

المسلك الأول: مسلك الجمع:

سلك بعض العلماء في دفع التعارض بين هذه الأحاديث مسلك الجمع وقالوا هو أولى من ترجيح أحد النصين على الآخر، كما هي القاعدة المعروفة بأن الجمع مقدَّم على الترجيح[3] واختلفوا في كيفية الجمع إلى قولين:

القول الأول: أنَّ الاختلاف هنا راجع إلى نوع السير، ثم انقسموا إلى قسمين:

فمنهم من حَدَّد ذلك بسير البريد وسير الإبل.

ومنهم من أطلق ولم يحدد، فقال هو بحسب اختلاف السير، ولم يحدد.

---

(1)جامع البيان: 18/ 593؛ وذكر هذه الرواية ابن أبي حاتم عن ابن عباس تفسير ابن أبي حاتم – محققا: 10/ 3373؛ تفسير ابن كثير: 6/ 359.

(2)حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: 13/ 9.

(3)التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: 166/1؛ مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة: 147/1.

فأما من قيد ذلك بسير البريد وسير الإبل فهم الأكثر ممن سلك مسلك الجمع، ومنهم ابن خزيمة[1]، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والذهبي[2]، وابن القيم[3]، وابن حجر[4]، والعيني[5]، واحتمله البيهقي[6].

قال شيخ الإسلام: "وقوله: «بين السماء والأرض خمسمائة سنة»[7] وفي حديث آخر «إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة»[8] فقيل الأول بالسير المعتاد سير الإبل والأقدام والثاني سير البريد؛ فإنه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات"[9].

وأما من أطلق ولم يقيد فمنهم أبو بكر بن العربي[10]، فقد ذكره في مسلك الجمع الذي احتمله، ونصره الشيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله.

قال ابن العربي: "يحتمل أنْ تكون بعينهما مسافة مقدرة باختلاف السير، في التدبير المنزل فجبريل يقطعها في مدة قليلة وغيره يقطعها في خمسمائة عام وغيره في سبعين عاما وذلك كله بحسب تسخير الله في السير وتيسيره وتقديره"[11].

وقال الشيخ الغنيمان: "هذا الاختلاف في كون ما بين الأرض والسماء اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين سنة، وفي الرواية الأخرى: «خمسمائة سنة» لا يضر؛ لأن هذا الاختلاف بالنظر إلى سرعة المسير من بطئه، ومعلوم أنَّ سير البرج، ليس كالسير العادي، وإلا فهناك أيضًا مسير أسرع من هذا بكثير، فالنبي ﷺ عرج به من الأرض إلى السماء السابعة في ليلة واحدة، فذهب ورجع بصحبة جبريل، ولكنه سير لا نعرفه، فلا صواريخ ولا غيرها مثله، بل أسرع بكثير جدًا، والآن هؤلاء الذين لا يؤمنون إلا بالمحسوسات، ولا يؤمنون بأن فوقنا سماء، يقولون: إنما هي كواكب تسبح في الفضاء؛ لأنهم لا يؤمنون إلا بالشيء الذي يشاهد، والآن

---

(1)التوحيد لابن خزيمة: 1/ 227.
(2)العرش: 2/ 42.
(3)حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: 13/ 9.
(4)فتح الباري: 6/ 293- 13/ 413.
(5)عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 15/ 112.
(6)الأسماء والصفات: 2/ 288.
(7)سنن الترمذي: 4/ 679 برقم: (2540) وقال: "حديث غريب".
(8) سبق تخريجه.
(9) مجموع الفتاوى: 24 /40.
(10) عارضة الأحوذي: 12/ 218.
(11)عارضة الأحوذي: 12/ 218.

يريدون أنْ يصلوا إلى المريخ، ويقدرون الوصول إليه بالصاروخ الذي لا يمكن أنْ يقاس بسير القوافل أو الأقدام، فيقدرون شهورًا وسنين للوصول إليه، مع أنَّ الكوكب ليس هو السماء، بل دون السماء.

فإذًا الاختلاف بالمسير حسب السرعة من بطئها... فالمقصود أنَّ هذا كله يدلنا على اختلاف في المسير، وأنَّ هذا التقدير الذي ذكر في هذا الحديث أمر نسبي، ليس ثابتًا لكل شيء، بل هو نسبي يختلف باختلاف السير، فلا يكون هذا مشكلًا؛ فإن بعض العلماء ضعف الحديث من أجل ذلك، وهذا لا وجه له في الواقع... ثم إنَّ ذكر هذه المسافات إنما هو لتقريب الأمر للأذهان فقط، وليست بالتحديد، فالرسول ﷺ يخاطبنا بما نفهمه وبما نعقله، فهو يقرب لنا الشيء الذي لا نعقله بما هو معقول ومفهوم. فعليه لا يجوز أنْ يعترض على هذا الحديث لذلك"[1].

وقول الشيخ بأن المراد من ذكر المسافة التقريب لا التحديد، قريب من القول بأن ذكر هذه المسافات للتكثير وتعظيم المسافة، ولا يراد بها حقيقتها، وهو القول الآتي.

القول الثاني: أنَّ المراد بالسبعين التكثير لا التحديد.

وممن قال به الطيبي، ووافقه الملا علي قاري[2].

قال الطيبي: "والمراد بـ (السبعون) في الحديث التكثير لا التحديد، لما ورد أنَّ بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة"[3].

وهذا القول أشار إليه ابن حجر بقوله: "ولولا التحديد بالزيادة على السبعين لحملنا السبعين على المبالغة فلا تنافي الخمسمائة"[4].

المسلك الثاني: الترجيح:

سلك بعض أهل العلم مسلك الترجيح واختلفوا أيضا إلى قولين:

القول الأول: ترجيح حديث العباسﷺ على حديث أبي هريرة ﷺ ومن هؤلاء أبو بكر بن العربي، وابن الملقن.

---

(1)شرح فتح المجيد: 9/138.

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 9/ 3662.

(3)شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن: 11/ 3624؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود: 9/ 1962.

(4)فتح الباري: 13/ 413.

قال ابن العربي "وهذا تعارض ظاهر (الجواب عنه) أنَّ أحد الحديثين صحيح وهو تقديره بالسبعين وتقديره بخمسمائة لم يصح"[1].

وقال ابن الملقن: "وهذا موافق لما دلَّ عليه علم الهيئة[2] بأن ما بين السماء والأرض ثمانين سنة، مسافة كل يوم منها ثلاثون ميلًا إذا صعدت على استواء، وما يذكره الناس أنَّ بينهما خمسمائة عام لا دليل عليه"[3].

وابن القيم ذكر أنَّ حديث العباس أصح من حديث أبي هريرة ﷺ، وهو ذكر ذلك نقلًا عن المثبتين لحديث العباس موافقًا لهم، وإنْ كان لم يذهب للترجيح، لأنه يرى إمكان الجمع كما سبق نقله عنه(4).

القول الثاني: ترجيح حديث أبي هريرة ﷺ على حديث العباس ﷺ.

قال البيهقي مائلًا لترجيحه على حديث العباس ﷺ: "هذه الرواية في مسيرة خمسمائة عام اشتهرت فيما بين الناس"(5)، ثم ذكر احتمال الجمع كما سبق.

ومما ورد في تحديد هذه المسافة ما جاء عند الترمذي في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ**﴾ [الواقعة: 34] من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي – ﷺ – في هذِه الآية قال: «ارتفاعها كما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام»[6].

وكذلك ما سبق ذكره من آثار صحيحة عن ابن مسعود ﷺ ومجاهد وقتادة والضحاك، في تحديدها بخمسمائة عام.

وقد استدل بها الإمام أحمد في رده على الزنادقة وبيانه للآيات المتوهم إشكالها[7].

---

(1)عارضة الأحوذي: 12/ 218.

(2)علم الهيئة: "علم يبحث فيه عن أحوال الأجرام البسيطة العلويّة والسفليّة من حيث الكميّة والكيفية والوضع والحركة اللازمة لها وما يلزم منها". كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 61/1.

(3)التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 19/ 23.

(4)حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: 13/ 7.

(5) الأسماء والصفات: 288/1.

(6)أحمد في مسنده: 18/ 247 برقم: (11719) وضعفه محققوه؛ سنن الترمذي: 401/5 برقم: (3294)؛ صحيح ابن حبان: 16/ 418 برقم: (7405)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ولكن قد تعقبه صاحب ذيل القول المسدد بالتصحيح. انظر: ذيل القول المسدد: 71؛ التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 19/ 121.

(7)الرد على الجهمية والزنادقة: 70، ووافقه الشيخ عبد العزيز الراجحي في شرحه للكتاب ورجحه. شرح كتاب الرد على الزنادقة: 30.

المطلب الثالث: الدراسة والترجيح

الراجح والله أعلم هو المسلك الثاني من مسالك الجمع وهو القول بأن العدد للتكثير، ولا يقصد به حقيقة العدد، وذلك للأمور التالية:

- به تجتمع الأدلة، ولا تختلف، ومعلوم أنه لا يصار للترجيح إلا عند عدم إمكان الجمع[1].
- أنَّ القول بالترجيح يلزم منه تضعيف أحد الحديثين، وكل منهما قد صححه جماعة من أهل العلم، فقد صحح حديث العباس ابن تيمية، وابن القيم، وأما حديث أبي هريرة فقد جاء له ما يوافقه بسند صحيح كالحديث الموقوف على ابن مسعود ﷺ، والآثار الصحيحة.
- أنَّ القول بأن العدد للتكثير له نظائر كثيرة، خاصة في مثل العدد سبعين، وسبعمائة، وألف، وسبعين ألف، وكذلك العدد خمسمائة.
- أنَّ هذا القول قريب جدا من القول بأن التفاوت بسبب اختلاف المسير مع الإطلاق – دون تقييد بمسير الإبل أو غيره–، وهو ما نصره الشيخ الغنيمان حفظه الله.
- أنَّ هذا القول كما أنه يجتمع به الحديثان فإنه يوافق قول علماء الفلك في الوقت المعاصر، بأن المسافات التي بيننا وبين السماء عظيمة جدًا، وعليه فلا يبقى حجة لبعض المفتونين بمكتشفات العلم الحديث بأن يقدح بأحاديث النبي ﷺ[2].
- كما أن هذا هو ما مال إليه ابن حجر رحمه الله لولا ما جاء من الزيادة فوق السبعين في حديث العباس، وهذه الزيادة ليست نصًا بأن العدد للتحديد، وإنما غاية دلالتها أنَّ

---

(1)مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة: 147/1.

(2)والاستئناس بما يقوله أهل الاختصاص لا مانع منه، كما تقدَّم النقل عن ابن الملقن في نقله عن علماء الهيئة، خاصة إنْ كان قولهم لا يعارض الحديث النبوي، فإن عارضه فلا، ونضرب بكل قول سوى قول نبينا ﷺ عرض الحائط.

قال ابن عثيمين ﷺ في تعليقه على حديث الأوعال: "فإن قيل: يرد على هذا ما ذكره المعاصرون اليوم من أنَّ بيننا وبين بعض النجوم والمجرات مسافات عظيمة؟ يقال في الجواب: إنه إذا صحت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا نضرب بما عارضها عرض الحائط، لكن إذا قدر أننا رأينا الشيء بأعيننا، وأدركنا بأبصارنا وحواسنا، ففي هذه الحال يجب أنْ نسلك أحد أمرين: الأول: محاولة الجمع بين النص والواقع إنْ أمكن الجمع بينهما بأي طريق من طرق الجمع.

الثاني: إنْ لم يمكن الجمع تبين ضعف الحديث؛ لأنه لا يمكن للأحاديث الصحيحة أنْ تخالف شيئًا حسيًا واقعًا أبدًا، كما قال شيخ الإسلام في كتابه "العقل والنقل": "لا يمكن للدليلين القطعيين أنْ يتعارضا أبدًا؛ لأن تعارضهما يقتضي أما رفع النقيضين أو جمع النقيضين، وهذا مستحيل، فإن ظن التعارض بينهما، فإما أنْ لا يكون تعارض ويكون الخطأ من الفهم، وإما أنْ يكون أحدهما ظنيًا والآخر قطعيًا". فإذا جاء الأمر الواقع الذي لا إشكال فيه مخالفا لظاهر شيء من الكتاب أو السنة، فإن ظاهر الكتاب يؤول حتى يكون مطابقًا للواقع". القول المفيد على كتاب التوحيد: 538/2.

وقد حاول بعض المهتمين بالرد على الملحدين أنْ يجعل هذه المسافة المذكورة بالحديث هي بسرعة الضوء، فأخذ يضرب خمسمائة سنة في سرعة الضوء، ثم ذكر أنَّ الناتج موافق للمسافات التي يذكرها علماء الهيئة الجديدة، وهذا تكلف لا حاجة له، ولا دليل عليه، كما أنَّ المسافات التي يذكرها المختصون بالفضاء، ليس عليها أي دليل، بل هي تخرصات من عند أنفسهم، ولذلك تجد التفاوت الكبير بين تقديراتهم، ولا يكاد يتفق منهم اثنان على قول واحد!

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

فيها إشارة إلى إرادة حقيقة العدد، ولكنْ عندما ورد ما يخالف هذا العدد فإنها تضعف ويترجح أنَّ العدد للمبالغة والتكثير، لأن هذا هو الموافق للقاعدة بأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما[1].

خاتمة:

وبعد دراسة مسيرة ما بين السماوات، واختلاف الروايات في ذلك –دراسة عقدية حديثية– توصل الباحث إلى:

أولاً: النتائج

1- المشكل من النصوص هو: كلُّ نصٍ شرعي؛ استغلق وخفي معناه، أو أوهم مُعارضة نصٍ شرعي آخر؛ من آيةٍ قرآنية، أو سنةٍ ثابتة، أو أوهم مُعارضة مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كليةٍ ثابتة، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍ، أو معقولٍ.

2- مسالك أهل العلم في بيان المشكل: أنهم يأخذون بظواهر نصوص الكتاب والسنة، ويردون المتشابه من النصوص إلى المحكم منها، ويقدمون التفسير النبوي للنصوص على غيره، والأخذ بأقوال الصحابة فيما لا مجال للرأي فيه، واعتبار تعدد المواضع والمناسبات عند حصول التعارض الظاهري، والنظر في لغة العرب.

3- اختلفت الروايات في مسيرة ما بين السماوات ما بين نيف وسبعين سنة، وخمسمائة سنة.

4- أقوال أهل العلم تجاه هذا الإشكال تتلخص في: مسلك الجمع وقالوا إنَّ الاختلاف هنا راجع إلى نوع السير، وقال بعضهم أنَّ المراد بالسبعين التكثير لا التحديد.

5- الراجح والله أعلم القول بأن العدد للتكثير لأنه به تجتمع الأدلة، ويوافق قول علماء الفلك في الوقت المعاصر.

ثانيا: التوصيات

1- أوصي الباحثين بالتصدي للشبهات المثارة حول مسائل الدين وأركانه العظيمة.

2- أوصي العلماء والمجامع البحثية بإعداد موسوعة شاملة تختص بالجمع بين النصوص المتوهم إشكالها.

3- أوصي المسلمين عند توهم الإشكال في النصوص الشرعية بمراجعة أقوال أهل العلم وشروحاتهم، وتقبل أقوالهم المستندة إلى دليل صحيح.

---

(1) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: 166/1.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير القرآن العظيم، المحقق: أسعد محمد الطيب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية،1386 هـ - 1966م.

ابن العربي، محمد بن عبد الله، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الفراء، محمد بن الحسين، العدة في أصول الفقه، حققه وعلق عليه وخرج نصه: أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة الثانية، 1410هـ - 1990م.

ابن المَلَك، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف، شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الطبعة الأولى، إدارة الثقافة الإسلامية، 1433هـ - 2012م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الفتوى الحموية الكبرى، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، الرياض، الطبعة الثانية، دار الصميعي، 1425هـ - 2004م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المحقق: مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م.

ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، 1414هـ- 1993م.

ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ/1984م.

ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.

ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بيروت، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجلَّ، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، السعودية - الرياض، الطبعة الخامسة، مكتبة الرشد، 1414هـ - 1994م.

ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ، 1995م.

ابن فارس، أحمد بن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، 1406هـ – 1986م.

ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، المحقق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن قيم الجوزي، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1423هـ.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الرياض، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق التجارية، 1408هـ / 1988م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، الطبعة الثالثة، دار صادر، 1414هـ.

الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، بيروت، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، 2001م.

الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1415هـ.

الباجي، أبو الوليد، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 1415هـ–1995م.

البرزنجي، عبد اللطيف عبد الله، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1993م.

البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد وذيوله، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1417هـ.

بن جعفر، الحسين بن إبراهيم، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض – المملكة العربية السعودية – الهند، الطبعة الرابعة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، 1422 هـ – 2002م .

البيهقي، أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة السوادي، 1413هـ – 1993م.

الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، مصر، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ، 1975م.

التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، بيروت، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.

الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1403هـ -1983م.

الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1411- 1990م.

الدارمي، عثمان بن سعيد، الرد على الجهمية، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، المكتبة الإسلامية، 1431هـ - 2010م.

الدارمي، عثمان بن سعيد، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التوحيد، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1418هـ - 1998م.

الدبيخي، سليمان بن محمد، أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، الطبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، 1427هـ.

الدِّهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، تحقيق وتعليق: تقي الدين الندوي، دمشق، الطبعة الأولى، دار النوادر، 1435 هـ - 2014م.

الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، مؤسسة الرسالة، 1417هـ، 1996م.

الذهبي، محمد بن أحمد، العرش، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1424هـ/2003م.

الذهبي، محمد بن أحمد، مختصر العلو للعلي العظيم، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، 1412هـ-1991م.

الراجحي، عبد العزيز بن عبد الله ، شرح كتاب الرد على الزنادقة.

الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، المكتبة العصرية، الدار النموذجية،1420هـ / 1999م.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الاعتصام، المحقق: محمد بن عبد الرحمن الشقير– سعد بن عبد الله آل حميد – هشام بن إسماعيل الصيني، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1429هـ – 2008م.

الشمالي، ياسر بن أحمد، موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم، مكة المكرمة، 1408هـ–1988م.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، جدة، القاهرة، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، مكتبة الخراز، 1417هـ – 1996م.

الشيباني، أحمد بن عمرو، كتاب السنة، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، 1400هـ/ 1980م.

الصديقي، محمد أشرف بن أمير، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، بيروت، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، 1415هـ.

الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر: عبد السند حسن يمامة، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422 هـ – 2001م.

الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1415 هـ، 1494م.

الطيبي، الحسين بن عبد الله، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مكة المكرمة – الرياض)، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1417هـ – 1997م.

العثيمين، محمد بن صالح، القول المفيد على كتاب التوحيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، دار ابن الجوزي، محرم 1424هـ.

العنزي، سلطان بن صغير، مشكل القرآن الكريم في تفسير البسيط للواحدي، الطبعة الأولى، دار الأوراق الثقافية، 1438هـ.

العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الغنيمان، عبد الله بن محمد، شرح فتح المجيد، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية.

القاري، علي بن (سلطان) محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1422هـ – 2002م.

القرشي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مصر، الطبعة الأولى، مكتبه الحلبي، 1358هـ-1940م.

القُصَيِّر، أحمد بن عبد العزيز، الأحاديث المُشْكِلَةُ الواردة في تفسير القرآنِ الكريم (عَرْضٌ وَدِراسَةٌ)، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1430هـ .

المدارسي، محمد صبغة الله بن محمد غوث، ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، القاهرة، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، 1401هـ.

المصري، عمر بن علي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دمشق – سوريا، دار النوادر، 1429 هـ – 2008م.

معاش، عبد الرزاق بن طاهر، مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة، القاهرة، الرياض، الطبعة الأولى، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، 1425هـ -2004م.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، بيروت، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، 1406هـ / 1986م.

المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين، التوقيف على مهمات التعاريف، القاهرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت، 1410هـ-1990م.

الموصلي، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، 1404هـ- 1984م.

الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1414هـ، 1994م.